

أهمية إنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990-2016)"

The Importance of Production Dates on The promote of exports and Increasing The Economic growth In Algeria "An Econometric Study for the period (1990-2016)"

محمد هبول

أستاذ مساعد قسم أ

المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصفوف بميلة

Email: mohamedheboul@gmail.com

أبويكر بوسالم

أستاذ محاضر قسم أ

المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصفوف بميلة

Email: bakeur87@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2017/09/01

تاريخ القبول: 2017/08/21

تاريخ الإرسال: 2017/06/15

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع إنتاج التمور ودورها في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير دالة إنتاج التمور اعتمادا على الصادرات، والناتج المحلي الخام، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. من خلال هذه المنهجية تم فحص مدى سكون السلاسل الزمنية لكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة، كما تم قياس مرونة دور إنتاج التمور في ترقية الصادرات الجزائرية، وقد قدرت قيمتها بـ (0.13)، وتم قياس مرونة دور إنتاج التمور في النمو الاقتصادي للجزائر، وقد قدرت قيمتها بـ (0.11). واعتمادا على نتائج الدراسة فقد أوصت الورقة البحثية، بضرورة البحث والاهتمام بموضوع تصدير التمور الجزائرية إلى الخارج، بالتركيز على زيادة إنتاج الأنواع الممتازة القابلة للتصدير، وبما يحقق النمو الاقتصادي المستدام. الكلمات المفتاحية: إنتاج التمور، ترقية الصادرات، النمو الاقتصادي.

Abstract: This study addresses the subject of production dates and its role on promoting exports and increase economic growth in Algeria during the period (1990-2016), and to achieve this goal the production dates function has been estimated dependent on exports, and GDP, by using ordinary least squares method.

Through this methodology was to examine the stationary of the time series for each variable, by using the unit root test, were also measured the flexibility of the production's dates role on the promote of Algerian exports, has been estimated to be valued at (0.13), and measured the flexibility of production's dates role on the Algerian economic growth, has been estimated to be valued at (0.11).

Depending on the study results, the paper recommended, the necessity of researching and take interest about the subject of Algerian dates export, by focusing on increasing the production of exportable premium items, and to achieve sustainable economic growth .

Key words: production dates, promote exports, economic growth.

تمهيد:

اعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه هذا النشاط في جلب الثروة وإمكانية تلبية حاجياتها من الدول الأخرى، ومنه برزت أولى الأفكار الداعية إلى الاهتمام بهذا النشاط التجاري، وفيما بعد إلى ضرورة التنوع في هيكله تجنباً لمختلف الإزمات وضمان استقرار المداخيل، حيث يرى أغلب الاقتصاديين أن لزيادة الصادرات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال الرفع من الناتج الداخلي الخام (PIB) ويتعزز هذا الرأي كلما اتسمت سلع التصدير بالثبات والاستقرار خاصة أن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، مما يجعل قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط، ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأمد .

لذا تبذل الجزائر جهداً كبيراً لرفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو الذي تعتبره هدفاً رئيسياً في خططها التنموية كنتيجة حتمية فرضتها تجارب الدول الناجحة في التصدير الذي يبرز أهمية الصادرات كقطاع رائد للنمو الاقتصادي. ومن أجل الخروج من هذه التبعية كان لا بد من الاتجاه نحو التنوع في هيكل التصدير نحو سلع وخدمات تمتلك الجزائر فيها مزايا نسبية في الإنتاج على الأقل وتكون أكثر استقراراً، فكان الاتجاه نحو قطاعات أخرى مثل القطاع الزراعي وبالضبط نحو مادة التمور.

وإدراكاً منها بأهمية هذا المنتج فقد أدرجت الحكومة زراعة النخيل ضمن الزراعات الإستراتيجية التي توفر فرصاً هائلة لتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بفضل الأنواع الرئيسية الاثني عشرة القابلة للتصدير وأهمها "دقلة نور"، التي تعتبر من أجود أنواع التمور الرطبة في العالم.

أولاً- مشكلة الدراسة :

انطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي يلعبها القطاع الزراعي في الاقتصاديات المعاصرة، وبالتركيز على واقع إنتاج التمور في الجزائر ودوره في تنشيط وترقية الصادرات الوطنية، وخلق القيمة المضافة في الناتج المحلي الخام، تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي:

"ما هو دور إنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

1990-2016؟"

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو دور إنتاج التمور في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2016؟
2. ما هو دور إنتاج التمور في الرفع من النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-

؟2016

ثانيا- فرضيات الدراسة :

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أسفرت عنه الدراسات السابقة، قام الباحثان بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور لإنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2016. وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية، الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور لإنتاج التمور في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2016.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور لإنتاج التمور في الرفع من النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2016.

ثالثا- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على موضوع في غاية الأهمية، وهو دور إنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2016، كما تستمد الدراسة أهميتها من:

- يعد مفهوم إنتاج التمور مجالاً حياً للدراسة والبحث في الجزائر، وذلك لما له من انعكاسات كبيرة على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

- محاولة لفت أنظار القائمين على الاقتصاد الجزائري إلى أهمية إنتاج التمور في القطاع الزراعي، والدور الذي يمكن أن يلعبه في ترقية الصادرات، وخاصة في ظل التزايد الكبير في الاعتماد على العائدات البترولية.

- تكمن أهمية النمو الاقتصادي في ارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها العديد من الدراسات الأجنبية.

- يعتبر موضوع ترقية الصادرات الجزائرية، من المواضيع الهامة التي تشغل بال أصحاب القرار في الجزائر، لما لها من دور كبير في تحقيق فوائض في الميزان التجاري الجزائري.

رابعا- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور إنتاج التمور في ترقية الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث قام الباحثان بصياغة عدة أهداف على النحو التالي:

- تحديد مستوى إنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة من 1990-2016.

- تحديد مستوى الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 1990-2016.
- تحديد مستوى النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من 1990-2016.
- قياس دور إنتاج التمور في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 1990-2016.
- قياس دور إنتاج التمور في الرفع من النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من 1990-2016.

خامسا- منهج الدراسة :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي لدراسة دور إنتاج التمور في ترقية الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2016)، حيث سيتم الاعتماد في هذه الدراسة في جانبها النظري على مصادر المعلومات المختلفة كالكتب، والمقالات والمجلات العلمية، وغيرها من المصادر الإلكترونية. كما سيتم الاعتماد على السلاسل الزمنية خلال الفترة من (1990-2016) الخاصة بكل من إنتاج التمور وقيمة الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى الناتج المحلي الخام لمعالجة الجانب العملي للبحث.

سادسا- أداة الدراسة:

لقد تبلورت أداة الدراسة من خلال الاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وسيقوم الباحثان باستخدام وتطوير نموذج قياسي، وللإجابة عن تساؤل الدراسة و اختبار فرضياتها سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة (unit root test) لقياس درجة سكون السلاسل الزمنية لكل متغير (stationary)، وسيتم تقدير معادلة النمو الاقتصادي بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام البرنامج الإحصائي EViews.

سابعا - الأ نموذج القياسي للدراسة :

استنادا إلى دراسة (Muhammad .T, 1997)¹ ، فقد تم تطوير أنموذج الدراسة التالي:

1 . تقدير أنموذج النمو الاقتصادي على إنتاج التمور

$$GDP = \beta'_0 + \beta_1 DP + U \dots (1)$$

2 . تقدير أنموذج الصادرات على إنتاج التمور

$$EXP = \beta'_0 + \beta_1 DP + U \dots (2)$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

EXP: مستوى الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

DP: مستوى إنتاج النخيل خلال فترة الدراسة.

U: البواقي لدالة الصادرات على إنتاج التمور، ودالة النمو الاقتصادي على إنتاج التمور.

ثامنا- التعريفات الإجرائية :

تم اعتماد التعريفات الإجرائية الخاصة بمتغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على ما أتت بها المراجع العربية و الأجنبية كمايلي:

1. إنتاج التمور: هو إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الزراعي في المناطق الجنوبية.
2. الصادرات: هي عبارة عن جميع المداخيل، أو المستحقات التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية مع دول العالم، من خلال طلب هذه الدول على المنتجات المحلية للدولة المصدرة.
3. النمو الاقتصادي: تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج الحقيقي عبر الزمن، ويعبر عنه بالناتج المحلي الخام أي القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة.

أولاً- الجانب النظري:

1- إنتاج التمور:

تعد التمور من أكثر أنواع الفاكهة انتشارا في العالم العربي عموما، و في الجزائر خصوصا ، و من أبرز خصائصها التي تميزها وتزيد من مزاياها الصحية ، هي إمكانية تخزينها لفترات طويلة دون تعرضها للتلف².

وتعد التمور غذاء صحيا مركزا لاحتوائها على العديد من العناصر الغذائية المفيدة لجسم الإنسان، ومصدرا غنيا بالطاقة لارتفاع نسبة السكريات .

وتنشط عمليات تصنيع التمور في البلدان المنتجة بهدف استغلال الفائض والتالف والأنواع الرديئة من التمور، إذ وجد عدد من الصناعات الغذائية مكانها للإنتاج الواسع والاستغلال الأمثل لهذه المصادر مثل صناعة الدبس والخل³.

تحتل الجزائر موقعا متميزا ومتقدما في عدد أشجار النخيل وإنتاج التمور في العالم، إذ تحتل المرتبة السادسة من حيث جملة الإنتاج العالمي، والمرتبة الثانية على مستوى إفريقيا بعد مصر. وترجع أهمية ثروة النخيل كمحور أساسي تدور حوله الحياة في المناطق الصحراوية من خلال دورها في استقرار 2.2 مليون نسمة في هذه المناطق. كما تمتلك الجزائر ما يفوق 15 مليون نخلة، و أكثر من 800 صنف من التمور، ما يشكل مخزوناً وراثياً مهماً⁴.

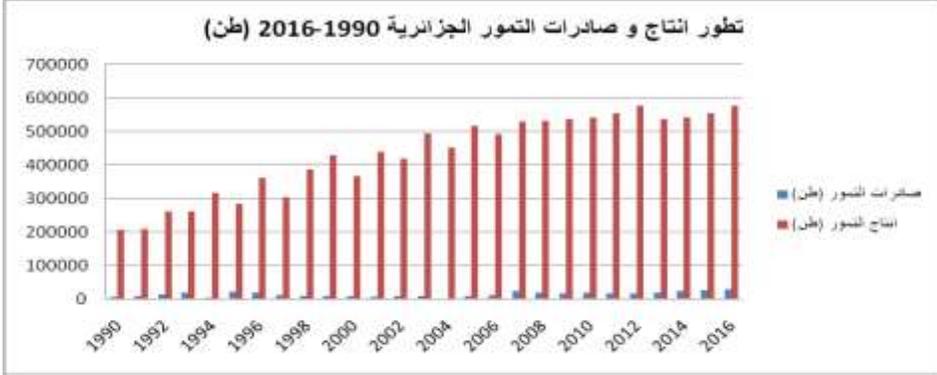
لقد عرفت الجزائر ولسنوات عديدة بصفة المنتج والمصدر الأول لمادة التمر في العالم، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمه القطاع الفلاحي من هذا النوع من الثمار اشتهرت دقلة نور بالجودة والتنوع العالية لاستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، لكن منتوجنا من هذه المادة الاستراتيجية تعرض لهزات متتالية على مستوى الإنتاج والتسويق وتعرضت علامتنا التجارية إلى النهب في الأسواق العالمية، وهي وضعية تجذرت على مراحل وأفقدت الجزائر زبائنها التقليديين في هذا المجال، وتم في ذلك تسجيل نوع من الاختلال في ثلاثية قوامها الإنتاج والتسويق والتصدير. وهي الآن تحاول ومنذ سنة 2000 في إطار مختلف برامج الدعم الفلاحي إلى الرفع من قدرات إنتاجها الفلاحي وحمايته. وتعرف زراعة هذا المنتج في بلادنا تمركزا في مناطق الواحات وتحديدًا في كل من بسكرة، بوسعادة، طولقة، وادي سوف، ورقلة، تقرت، وادي ميزاب، ادرار، رقان، تيميمون، بشار، تماراست، عين صالح، والمنيعية، تنتج جميعها 800 صنف من التمور منها الجافة ونصف الجافة واللينية⁵.

حيث يتباين الإنتاج الكلي من محصول التمر في الولايات المنتجة له، ذلك أن زراعته تتأثر بعدد من العوامل، من أهمها الظروف المناخية الملائمة لنمو نخيل التمر، ومدى ملاءمة التربة من ناحية، والعامل الإنساني من حيث مستوى المعيشة والنمط الاستهلاكي من ناحية أخرى⁶، في هذا الإطار بينت إحدى الدراسات التي قام بها باحثون من جامعات جزائرية وأخرى من الولايات المتحدة على النخيل الخاص بإنتاج بعض الأنواع الراقية من التمور، ومنها «دقلة نور»، بينت أنه من المستحيل إنتاج «دقلة نور» بالمقاييس والجودة والتنوعية نفسها التي هي عليها بمناطق الإنتاج الرئيسية لها في الجنوب الجزائري في أية منطقة أخرى من العالم، ما سهل للحكومة الجزائرية منح شهادة تمييز جغرافي لتمور (دقلة نور) الجزائرية وتسجيله وحمايته من أي استغلال غير قانوني في الخارج، إلا من طرف شركات إنتاج وتصدير جزائرية.

وإدراكا منها بأهمية هذا المنتج فقد أدرجه الحكومة زراعة النخيل ضمن الزراعات الإستراتيجية التي توفر فرصا هائلة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بفضل الأنواع الرئيسية 12 القابلة للتصدير وأهمها "دقلة نور"، التي تعتبر من اجود أنواع التمور الرطبة في العالم والتي يميزها كذلك لونها الذهبي وتركيز عسلها وطراوتها ونكهتها الفريدة، وبحسب تصريحات أحد المسؤولين في هذا المجال فإن المساحات المزروعة بالنخيل سجلت قفزة نوعية مهمة خلال العقد الماضي⁷، مسجلة زيادة قدرت بـ 69% حيث انتقلت من نحو 101 ألف هكتار في العام 2000 إلى 169 ألف و361 هكتار في سنة 2009 على المستوى الوطني، بإجمالي مليون نخلة موزعة على نحو 100 ألف منشأة زراعية تتراوح مساحة كل منها بين 1 و 5 هكتار، وذلك مقابل 11.9

مليون نخلة عام 2000⁸. والشكل رقم(1) يوضح تطور إنتاج وصادرات التمور الجزائرية خلال السنوات 1990-2016 كما يلي⁹:

الشكل رقم(1) تطور إنتاج وصادرات التمور الجزائرية خلال السنوات 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

2- الصادرات :

احتلت تنمية الصادرات مكانة هامة في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خصوصا في ضوء ما أسفر عنه الواقع العملي من اتساع متنامي للفجوة الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية¹⁰.

وتنبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وتزايد أعباءها، وبالتالي ضعف قدرتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض تلك الدول، كسياسة إحلال الواردات وسياسة الاستدانة الخارجية¹¹.

لأجل هذا يعد التصدير خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة أن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، مما يجعل قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط، ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأمد¹².

وقد توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وقد أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كخيار تنموي، أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات¹³. ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل

العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث ذلك على اقتصاديات الدول النامية ومن جوانب متعددة¹⁴.

أين توصلت إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية. مما أوجب على حكومات هذه الدول رسم استراتيجية كاملة لتنمية الصادرات، ولعل جوهر هذه الإستراتيجية يتمحور حول كيفية تنوع هذه الصادرات من أجل الوصول إلى أسواق جديدة وتجنب مخاطر تقلبات أسواق المنتجات التقليدية مثل أسواق المنتجات النفطية¹⁵.

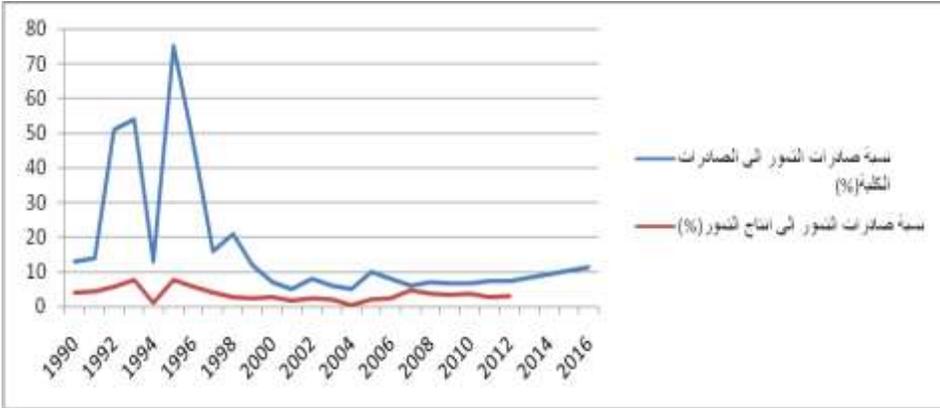
وكغيرها من البلدان النامية تسعى الجزائر منذ مدة طويلة إلى تنوع صادراتها والخروج من التبعية الاقتصادية للنفط، هذه المادة الخام الأولية التي سيطرة ولا زالت تسيطر على إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن صادرات النفط في الجزائر ومنذ الاستقلال احتلت مرتبة مهمة ومتزايدة في إجمالي الصادرات وبالتالي تشكيل الدخل الوطني الخام (PIB) أين بلغت هذه النسبة عام 1996 نسبة 21.96% ثم تنتقل إلى 34.58% عام 2000 ثم 46.37% عام 2008. حيث ظلت حصتها في حدود 96 و 97% من إجمالي الصادرات طوال الفترة 1990-2010، في المقابل تبقى مساهمة الصادرات غير نفطية في الناتج الداخلي الخام ضعيفة حيث لم تتعدى نسبتها 1.66% سنة 1996 لتتخفف إلى 1.13% سنة 2000 ثم 1.11% سنة 2008، و من إجمالي الصادرات لم تتعدى حدود 3 و 2% من الإجمالي خلال العقدين الأخيرين (1990-2010)¹⁶. ومن أجل الخروج من هذه التبعية كان لا بد من الاتجاه نحو التنوع في هيكل التصدير نحو سلع وخدمات تمتلك الجزائر فيها مزايا نسبية في الإنتاج والتوزيع على الأقل وتكون أكثر استقرار من حيث حركة الأسعار، فكان الاتجاه نحو قطاعات أخرى مثل القطاع الزراعي وبالضبط نحو مادة التمور.

يؤكد العارفون بنشاط التصدير الخاص بمادة التمر أن صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال قاربت حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجم وقيمة صادراتنا من هذا المنتج الفلاحي إلى درجة جد قصوى، وحسب الدراسة الصادرة عن جامعة ورقلة، فإن نسبة صادراتنا من التمور مقارنة بصادراتنا الأخرى خارج المحروقات شهدت بين 1991 و 1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4.92 بالمائة إلى 12.72 بالمائة، ثم تراجع حجم التصدير خلال 1993 إلى 11.5 بالمائة وتم خلال 1995 تسجيل ما نسبته 15.5 بالمائة صادرات بقيمة 78.51 مليون دولار، وتشير الدراسة نفسها إلى أن صادراتنا من هذه المادة بدأت تسجل انخفاضا متتاليا بين 1996 و سنة 2000 بنسبة 3.36 بالمائة.

وحسب الإحصائيات المستقاة من الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمر خلال 2005 حدود 12328 طنا بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2.04 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات المحققة في السنة ذاتها، وبلغت القيمة المالية المصدرة من التمور خلال 2006 قيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13.36 ألف طنا بقيمة تفوق 23 مليون دولار وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى أقل من 10 ملايين طن بقيمة تقارب 20

مليون دولار، مشيراً في ذات السياق أن هذه الشعبة قد سجلت رقم أعمال مهم العام 2008 تجاوز لأول مرة عتبة 650 مليون دولار منها 450 مليون دولار من نوع "دقلة نور" ذات الجودة العالمية والتي تصدرها الجزائر إلى بلدان أوروبا، وأمريكا الشمالية، وبلدان الخليج العربي، وبلدان الساحل الإفريقي. والشكل رقم (2) يوضح تطور نسبة صادرات التمور إلى كل من الصادرات الكلية وإنتاج التمور خلال السنوات 1990-2016، كما يلي¹⁷:

الشكل رقم (2) يوضح تطور نسبة صادرات التمور إلى كل من الصادرات الكلية وإنتاج التمور خلال السنوات 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

3- النمو الاقتصادي في الجزائر:

هدف أي دولة من خلال التجارة الخارجية هو زيادة النمو الاقتصادي، والذي يعرفه فليبي بيرو: "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"¹⁸.

أما كوسوف فيرى: "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"، ويؤكد بونيه: "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"¹⁹.

ومن خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: "هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي".

وبتالي يبرز لنا أن هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو:

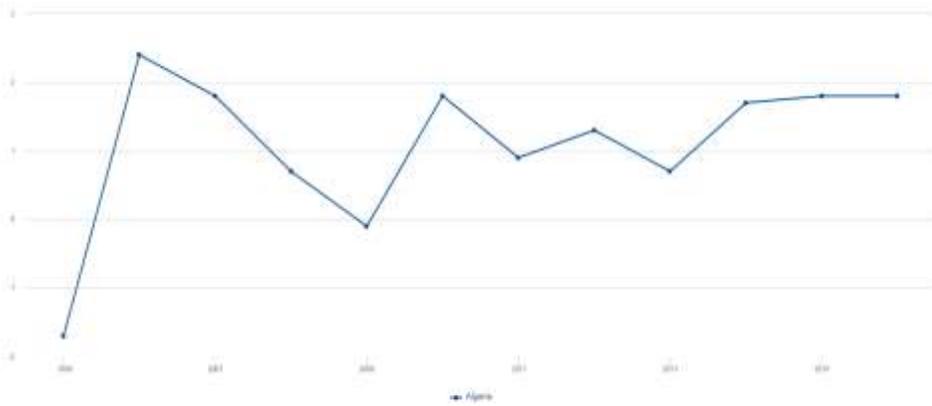
- متغير كمي يقيس التغير النسبي في الناتج الحقيقي الخام.

• متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالإنتاج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

ويعتبر الارتفاع والانخفاض في معدل النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن وتدهور في النشاط الاقتصادي ولا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو المسجلة في اقتصاداتها تنخفض وذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية وبحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، ولا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول مقارنة بأخرى بأنه تقدم اقتصادي، لأن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا²⁰.

كما أن الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحسين نشاطها الاقتصادي، والشكل رقم (3) التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي للجزائر خلال السنوات 1990-2016 كما يلي²¹:

الشكل رقم (3) تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة (1990-2016)



Series: GDP per capita growth (annual %)
Source: World Development Indicators
Created on: 09/29/2017

ثانيا- الجانب التطبيقي:

1- اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية: سنقوم باختبار السكون (Stationary) للسلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير عند المستوى (level) والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة -ديكي فولر - (ADF) لمتغير الأنموذج:

الجدول رقم (01) : اختبار جذر الوحدة

VARIABLES				CRITICAL VALUE		
#	DP	GDP	EXP	1%	5%	10%
First difference	-5.27	-3.02	-3.03	-5.11	-3.51	-2.89

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

يظهر الجدول رقم (05) أن جميع المتغيرات أقل من القيمة الحرجة على مستوى دلالة 5%، 10%، وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

يرى العديد من الباحثين أن اختبار (ADF) غير قادر على التمييز الجيد بالسكون وعدم السكون للسلاسل الزمنية ذات الدرجة العالية من الارتباط الذاتي، حيث أنه يبنى بشكل غير صحيح عن وجود جذر الوحدة (UNIT) ROOT (في حالة التغير أو الانفصال في السلسلة الزمنية، لذلك يتم الانتقال إلى اختبار Philips Perron) الذي يتميز عن اختبار (ADF) بأنه يعطي تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت يعتمد على تغير الزمن بالإضافة إلى (Structural Break).

والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة-PP- لمتغير الأنموذج.

الجدول رقم (02): اختبار جذر الوحدة

VARIABLES				CRITICAL VALUE		
#	DP	GDP	EXP	1%	5%	10%
First difference	-4.27	-3.64	-2.89	-3.37	-2.67	-1.64

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

أهمية إنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2015.

يظهر الجدول رقم (02) أن جميع المتغيرات أقل من القيمة الحرجة على مستوى دلالة 5%، وهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار.

2- تقدير دالة الصادرات على إنتاج التمور: تم تقدير المعادلة رقم (1) المتعلقة بالصادرات حسب منهجية المربعات الصغرى وتم الحصول على النتائج التالية:

$$EXP = \beta'_0 + \beta_1 \log DP + \dots + U \quad (1)$$

$$EXP = 9.59 + 0.11 \log DP + \dots + U \quad (1)$$

$$t = (9.164) \quad (1.37)$$

$$prob = (0.03) \quad (0.075)$$

- نتائج اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد دور لإنتاج التمور في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016-1990.

يتبين من المعادلة رقم (1) أنه لا يوجد دور لإنتاج التمور في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016-1990. وذلك استنادا إلى قيمة T المحسوبة الخاصة بمتغير إنتاج التمور، التي بلغت (01.37) وهي أقل من قيمتها الجدولية، على مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، كما أن مستوى المعنوية الخاصة بهذا المتغير قد بلغت $(prob = 0.075)$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد دور لإنتاج التمور في ترقية الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، كما تتصف دالة الصادرات على إنتاج التمور بمرونة قدرت بـ (0.11) وهي تدل على عدم معنوية الأنموذج خلال فترة الدراسة.

3- تقدير دالة النمو الاقتصادي على إنتاج التمور: تم تقدير المعادلة رقم (2) المتعلقة بالنمو الاقتصادي حسب منهجية المربعات الصغرى وتم الحصول على النتائج التالية:

$$GDP = \beta'_0 + \beta_1 \log DP + \dots + U \quad (2)$$

$$GDP = 13.19 + 0.13 \log DP + \dots + U \quad (2)$$

$$t = (11.652) \quad (3.82)$$

$$prob = (0.016) \quad (0.067)$$

- نتائج اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد دور لإنتاج التمور في الرفع من النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016-1990.

يتبين من المعادلة رقم (2) أنه لا يوجد دور لإنتاج التمور في الرفع من النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2016-1990. وذلك استنادا إلى قيمة T المحسوبة الخاصة بمتغير إنتاج التمور، التي بلغت (03.82) وهي أقل من قيمتها الجدولية، على مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، كما أن مستوى المعنوية الخاصة بهذا المتغير قد بلغت $(prob = 0.067)$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي قبول الفرضية

العدمية التي تنص على أنه لا يوجد دور لإنتاج التمور في الرفع من النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة، كما تتصف دالة النمو الاقتصادي على إنتاج التمور بمرونة قدرت بـ (0.13) وهي تدل على عدم معنوية النموذج خلال فترة الدراسة.

- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور لإنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2016.

يتضح من النتائج السابقة الموضحة في المعادلة رقم (1) و(2) أن معاملات النموذج المقدر لا تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.5%، أي أن المعلمات ليست معنوية إحصائياً، ولا يوجد دور لإنتاج التمور في ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2016، وعليه نقبل الفرضية العدمية.

خلاصة:

أولاً: الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى نتائج أساسية، والتي يمكن عرضها كما يلي:

1- رغم تزايد إنتاج التمور في الجزائر إلى أن نصيبها من الصادرات الإجمالية يبقى ضعيفاً للغاية، ويمكن أن يفسر ذلك بجملة العراقيل التي يواجهها هذا المنتج على عدة أصعدة والتي تقلل في النهاية من قدرته على دخول الأسواق الخارجية والمنافسة، ومن هذه العوامل نذكر العوامل الإنتاجية المتعلقة بارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة تكلفة اليد العاملة التي ترفع من سعر الإنتاج النهائي، والعوامل التسويقية مثل انخفاض كفاءة أجهزة التسويق في الخارج من حيث الدعاية والترويج وحسن تقديم المنتج، أما العوامل التقنية فتتجلى في نقص إجراء البحوث العلمية واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف مراحل إنتاج هذه المادة، بغرض تحسين الإنتاجية وتدنية التكاليف وتحسين جودة المنتج، ضف إلى ذلك النقص في شروط النقل البري أو البحري الملائمة لهذا المنتج والعراقيل الإدارية، وهذا كله ينعكس سلباً على تنافسية هذا المنتج في الخارج من حيث الجودة والسعر مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه وبالتالي انخفاض الصادرات منه.

2- وكنتيجة حتمية، تؤدي العوامل السابقة إلى ضعف الصادرات من التمور وبالتالي ضعف مساهمتها في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن عدم التطور في هذا النشاط الزراعي من خلال التوسع في تصنيع وتعبئة التمور، وسيطرة الطرق التقليدية في استغلاله، جعل المردود الاقتصادي لإنتاج التمور في بلادنا ضعيف، وبالكاد يضمن مداخيل المزارعين والعاملين في هذا القطاع.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات بغرض زيادة الدخل والرفع من النمو الاقتصادي عبر مدخل التمور.

- دراسة إمكانية تطوير أصناف جديدة قابلة للتصدير إلى الخارج، شرط عدم الإخلال بعنصر الجودة والأسعار المدروسة. وهو ما سيسمح بالتركيز على زيادة إنتاج الأنواع الممتازة القابلة للتصدير وإنتاجيتها من خلال عمليات التصنيع.

- الاهتمام بتوفير مستلزمات مكافحة آفات وحشرات النخيل بأسعار رمزية للمنتجين، وتمكينهم من مختلف أشكال الإرشاد والدعم المادي.

- تطوير قنوات التسويق من خلال تطبيق طرق الترويج الحديثة والدعاية اللازمة عبر المشاركة في مختلف المعارض والأنشطة الاقتصادية الدولية للتعريف بميزات هذا المنتج واكتساح أسواق جديدة غير مألوفة.

- ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين لتقديم منتج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتسهيل مختلف العمليات الإدارية والمالية المرتبطة بذلك.

- تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج التمور، بتدليل جميع الصعوبات، والاستعانة بالتكنولوجيا وطرق الإنتاج الحديثة، بهدف تحسين الإنتاج والإنتاجية. بالإضافة تطبيق نماذج وتقنيات حديثة لزراعة النخيل، ومنها خفض عدد الشتلات المزروعة في الهكتار الواحد إلى (120) نخلة فقط، ما يسمح بمكافحة الأمراض التي تصيب النخيل.

- توفير الظروف الملائمة لنشاط النقل البحري والبري، تأخذ بعين الاعتبار المواد سريعة التلف ويستدعي الأمر تكثيف جهود مختلف القطاعات للرفع من حجم صادرات التمور، منها وزارة المالية والنقل والتجارة، وليس الفلاحة فقط.

الإحالات والمراجع:

1. Muhammad T , Asghar A, Muhammad N, Akhtar H, Farhan K ;Effect of Different Sowing Dates on Growth and Yield of Wheat (*Triticuma estivum* L.) Varieties in District Jhang, Pakistan, Department of Agronomy, University of Agriculture, Pakistan. J. life soc. sci. (2009), 7(1):66-69.
2. Aslam, M., Hussain, M., Akhtar, M., Cheema, M.S. and Ali, L. Response of wheat varieties to sowing dates. Pak. J. Agron., 2003, 2(4): 190-194.
3. Dabre, W.M., Lall, S.B. and Lngole, G.L. Effects of sowing dates on yield, ear number, stomatal frequency and stomatal index in wheat. J. Maharashtra Agri. Univ., 1993, 18: 64-66.
4. بشير بن عيشي، اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 61-62، 2013، ص: 151.
5. هدى ن، واقع إنتاج التمور في الجزائر وتصديرها، جريدة المساء الجزائرية، يومية وطنية إخبارية، عدد 2009/11/9، على الموقع الإلكتروني <http://www.el-massa.com/ar/content/view/26475/41/consultéle> 20/1/2014.
6. بشير بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

- 7 . Khaliq, D. **Modeling the growth, radiation use efficiency and yield of wheat under different sowing dates and varying nitrogen levels under rainfed conditions**. M.Sc. (Hons.) Thesis, University of Agriculture, Faisalabad-Pakistan, 2004.
8. إنتاج التمور في الجزائر يتجاوز 650 مليون دولار في 2009، 2010، على الموقع الإلكتروني: <http://msiladz.yoo7.com/t2175-topic> , Consulté le 10/2/2014.
- 9 . Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, **statistique agricole algérie**, rapport 2013, p 3.
- 10 . Bahamni-Oskooee, M., H. Mohtadi, and G. Shabsign (1991), "Exports, Growth and Causality in LDCs: A Reexamination," *Journal of Development Economics*, 36, 405-415.
11. Ghartey, E.E. (1993), "Causal Relationship between Exports and Economic Growth: Some Empirical Evidence in Taiwan, Japan and the U.S.," *Applied Economics*, 25, 1145-1152.
12. Tang, T. C., 2006, 'New Evidence on Export Expansion, Economic Growth and Causality in China', *Applied Economics Letters*, 13, pp. 801-803.
13. Ullah, Zaman, Farooq and Javid., 2009, 'Cointegration and Causality between Exports and Economic Growth in Pakistan', *European Journal of Social Sciences*, 10, 2, pp. 264-272.
14. Vohra, R., 2001, 'Export and Economic Growth: Further Time Series Evidence from Less Developed Countries', *International Advances in Economic Research*, 7, 3, pp. 345-50.
15. قدي عبد المجيد، وصاف سعدي، آليات ضمان الإنتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، 2002، ص ص : 218-219.
16. من إعداد الباحثين اعتماداً على إحصائيات الجمارك الجزائرية والبنك العالمي، على المواقع الإلكترونية التالية: <http://www.douane.gov.dz> Consulté le 10/2/2014/ <http://data.albankaldawli.org>.
17. Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, OP.CIT.p.5.
18. Abu-Bader S, Abu-Qarn AS, 2003. **Government Expenditures, Military Spending and Economic Growth: Causality Evidence from Egypt, Israel, and Syria**. *Journal of Policy Modeling*, Vol. 25, Nos. 6-7, pp 567-583.
19. Akpan, N. I. (2005), **Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, A Disaggregated Approach**. *Central Bank of Nigeria Financial Review*, Vol.43, No.1.
- 20 -بودخدخ كريم ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009" ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية ، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص:68.
21. International Monetary Fund, **World Economic Outlook Database**, April 2013.P8.